



اجتماع البنوك المركزية والسلطات النقدية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

“أثر الإصلاحات التنظيمية المالية الدولية الأخيرة على بلدان منظمة التعاون الإسلامي”

28 نوفمبر 2013، جدة، المملكة العربية السعودية

البيان الختامي

1. نحن، المحافظون ورؤساء الوفود المشاركة في اجتماع البنوك المركزية والسلطات النقدية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الذي عقد في جدة، المملكة العربية السعودية، في 28 نوفمبر 2013، نعرب عن امتناننا وتقديرنا العميق لمؤسسة النقد العربي السعودي و مركز الأبحاث الإحصائية و الإقتصادية و الإجتماعية و التدريب للدول الإسلامية (سيسريك) لتنظيمهما لاجتماع المحافظين وورشنة عمل فريق الخبراء التي سبقتها، في إطار بند جدول أعمال لجنة الكومسيك حول التعاون المالي بين الدول الأعضاء.
2. نحن على بينة من التطورات التنظيمية المالية الدولية الأخيرة، ونقر بالدور الرئيسي الذي يمكن أن تلعبه البنوك المركزية للحفاظ على الاستقرار المالي على الصعيدين الوطني والعالمي. تحتاج البنوك المركزية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أن تكون يقظة في إشرافها على البنوك التجارية لضمان مناعتها ضد الصدمات المالية العالمية غير المتوقعة. لا بد لجميع البنوك المحلية ذات الأهمية المنتظمة من أن تختبر بشكل منتظم للتأكد من ومعالجة نقاط الضعف المحتملة لضمان استقرار القطاع المصرفي في منظمة التعاون الإسلامي.
3. نلاحظ أن الأزمة المالية العالمية 2007-2009 قد كشفت و بوضوح، من ضمن أمور أخرى، عن حاجة كل البنوك لرأس مال كبير ومخازن سيولة بالإضافة إلى تعزيز الرقابة على أساس المخاطر وذلك لضمان الاستقرار المالي. وفي هذا السياق،

نعرب عن دعمنا لتنفيذ إطار وفاق بازل III في الوقت المناسب في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، و الذي من شأنه رفع كمية و تحسين نوعية رأس المال والمساعدة في بناء مخازن السيولة التي هي أيضا/بدورها مناسبة للمؤسسات المتوافقة مع أحكام الشريعة لإحتواء تأثير الصدمات غير المتوقعة .

4. ندرك التأثير المحتمل للإصلاحات المالية الدولية الأخيرة على المؤسسات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة. ولذلك، فإننا ندعو الهيئات التنظيمية الدولية للأخذ بعين الإعتبار المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية عند إعداد المعايير. في هذا السياق، فإنه من المرغوب فيه أن تضمن مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي التي تتوافق مع الشريعة توافقا أفضل مع المعايير المالية الدولية الجديدة بهدف مواصلة حماية وتعزيز العمليات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

5. نوكد من جديد على ضرورة تعزيز التعاون التقني بين البنوك المركزية لدول منظمة التعاون الإسلامي وتشجيعهم على تبادل الخبرات واتخاذ مبادرات مشتركة قصد تعزيز القدرات المؤسسية لضمان اتخاذ أفضل السياسات والإشراف عليها. في هذا الصدد، و نقر بأن برامج بناء القدرات، بما في ذلك برامج مركز أنقرة للمصارف المركزية، تلعب دورا متزايد الأهمية في الرقي بنقاط القوة الفردية لدينا من خلال تبادل المعارف والخبرات بين بلداننا. كما نوصي بالتعاون في تنظيم برامج تدريبية للمشرفين من المؤسسات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية .

6. نقدر ونشجع وندعم العمل الذي تم إنجازه من قبل مجموعات العمل الثلاثة لمنظمة التعاون الإسلامي في مجال إدارة السيولة في التمويل الإسلامي و القوانين الإقتصادية الكلية وأنظمة الدفع. وفي هذا الصدد، نحن نرحب ونأخذ بالإعتبار التقارير المرجعية الفنية الثلاثة المقدمة من قبل مجموعات العمل هذه.

7. أخذنا علما بالتوصيات المقدمة من قبل مجموعة العمل حول "إدارة السيولة في التمويل الإسلامي" لإنشاء فريق عمل حول "إدارة السيولة الإسلامية" بهدف تنفيذ التوصيات المقترحة في تقرير مجموعة العمل حول "إدارة السيولة في التمويل الإسلامي".

8. نرحب بالتجميع الطوعي للإحتياطيات الدولية للبنوك المركزية في منظمة التعاون الإسلامي لاستثمارها في أوراق مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية؛ الإعتراف المتبادل للأوراق المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بوصفها ضمانات مؤهلة للتعامل المالي، وتطوير مبادرات بناء القدرات ذات الصلة للمصارف المركزية و مكاتب إدارة الدين العام وكذلك المؤسسات المالية الإسلامية.

9. آخذين بعين الإعتبار التطورات الأخيرة التي تجري على الصعيد الدولي في مجال الإصلاحات التنظيمية المالية، نقر بأهمية تنفيذ سياسات ومعايير التحوطية الإقتصادية الكلية بشكل جيد وذلك للحد من المخاطر النظامية وضمن استقرار النظم المالية في بلداننا. كما أننا ندرك الحاجة إلى تعزيز التعاون والتنسيق لتطوير الأطر التنظيمية الإقتصادية الكلية في دولنا من خلال جملة أمور منها تخصيص الموارد لتقديم المساعدة التقنية في تطوير برامج مشتركة لبناء القدرات وتقاسم الخبرة.

10. ندرك الأهمية المتزايدة لدور نظم المدفوعات في الاقتصاد الحقيقي، والأسواق المالية، وتنفيذ السياسة النقدية، والسعي لتحقيق الاشتغال المالي، والحفاظ على ثقة الجمهور في العملة الوطنية وتحسين التجارة عبر الحدود. وفي هذا الصدد، نعتقد أن تنفيذ مبادئ البنية التحتية للسوق المالية "CPSS-IOSCO" في تشريعاتنا تشكل مسألة مهمة يجب دراستها والعمل عليها في السنوات المقبلة. كما نؤكد من جديد التزامنا لتعزيز تعاوننا في هذا المجال الهام وتقييم إمكانية إنشاء لجنة دائمة لمنظمة التعاون الإسلامي حول نظم الدفع و تسوية الأوراق المالية و / أو نشر كتاب حول هذا الموضوع الهام .

11. نعترف بجهود مركز أنقرة في إنشاء منصة لتقاسم المعرفة حول أنظمة الدفع في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والتي تهدف إلى توفير بيانات نظم المدفوعات على مستوى البلاد لتكون بمثابة أرضية لإجراء مناقشات بشأن التطورات المستقبلية في مجال أنظمة الدفع، وندعو البنوك المركزية للبلدان الأعضاء لزيارة هذه المنصة في الموقع الإلكتروني لمركز أنقرة على الرابط <http://www.sesric.org/payment-systems.php>. وتوفير البيانات المتعلقة بنظام الدفع في بلدانهم عن طريق ملء الاستبيان وإرساله إلى مركز أنقرة في أجل لا يتخطى نهاية شهر مارس عام 2014.

12. نرحب بالعرض المقدم من جمهورية اندونيسيا وجمهورية سورينام لاستضافة الاجتماعات في عام 2014 و 2015، على التوالي.

28 نوفمبر 2013

جدة، المملكة العربية السعودية